

المملكة المغربية



كلمة السيد وزير الاقتصاد والمالية بمناسبة اختتام أشغال
المؤتمر الدولي الرفيع المستوى حول ميزانية النوع الاجتماعي

مراكش، 10 نونبر 2012

بسم الله الرحمن الرحيم

- السيدات والسادة الوزراء؛
- السيدات والسادة أعضاء البرلمان؛
- السيدات والسادة ممثلي السلوك الديبلوماسية؛
- السيدات والسادة ممثلي منظمات الأمم المتحدة؛
- السيدات والسادة ضيوف المغرب،
- حضرات السيدات والسادة؛

ها نحن على وشك نهاية هذين اليومين من العمل المثمر بفضل المستوى الرفيع للعروض والتدخلات التي أغنت هذا المؤتمر ومكنت من تقاسم لحظات قوية، ممتعة ومحفزة، سواء خلال الجلسات العامة أو الورشات الموازية.

لا يفوتني مرة أخرى أن أجدد الترحاب بجميع المشاركين في هذا المؤتمر الدولي الرفيع المستوى حول ميزانية النوع الاجتماعي والذي يحضره من مختلف القارات خيرة الخبراء والمهتمين بهذا الموضوع. كما لا يفوتني أن أنوه بفكرة تنظيم هذا الملتقى بالمغرب والذي يعد تنويجا لمسار طويل من التعاون البناء والمثمر وللشراكة الفعالة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة.

ولا يفوتني كذلك أن أشيد بما تضمنه برنامج عمل هذا المؤتمر من محاور علمية وتواصلية وذات حمولات فكرية استقرائية واستشرافية واعدة لإرساء

وتعزيز التعاون والعمل المشترك مع البلدان الصديقة والشقيقة في أفق تطوير واقتسام ما تم اكتسابه من معارف في مجال ميزانية النوع الاجتماعي.

لقد شكل هذا المؤتمر لا محالة فرصة لعرض عدد من التجارب في مجال ميزانية النوع الاجتماعي ودراسة السبل الكفيلة بتطويرها، خاصة في ظل السياق العالمي الحالي المتمسم بتوالي الأزمات الاقتصادية والمالية وما يترتب عن ذلك من احتدام للفوارق خصوصا بين الجنسين.

حضرات السيدات والسادة؛

إن اختيار موضوع ميزانية النوع الاجتماعي يكتسي أهمية بالغة في ظل مناخ تطبعه ديناميات التطور الديمقراطي والبناء المؤسساتي والنقاش العمومي المواكب لكل المسارات التنموية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وعلى هذا الأساس، فإن بلادنا وعلى غرار باقي الدول الفاعلة والمتفاعلة سياسيا واقتصاديا وثقافيا مع دينامية شعوبها ومتغيرات محيطها، ماضية بعزم وإرادة في تعزيز كل الشروط والضمانات المطلوبة لترسيخ دولة الحق والقانون.

وفي هذا المضمار، فإن بلادنا وهي تخوض بثقة وثبات تجربة ديمقراطية وتنموية واعدة في محيطها الإقليمي، ليجدوها الطموح والرغبة الأكيدة لاستثمار كل المزايا والإمكانيات بمعية مختلف الفعاليات والقوى الحية من أجل النهوض بأوضاع المرأة المغربية بما يضمن لها المساواة في الحقوق والفرص، ويدعم انخراطها القوي والإيجابي في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ولا شك أن هذه الإمكانيات قد تعززت بمقتضيات الدستور

الجديد لفتح يوليوز، الذي يعد بامتياز ميثاقا للحقوق والحريات بمفهومها الكوني وهو ما تم تأكيده في توجهات وإجراءات وتدابير البرنامج الحكومي.

حضرات السيدات والسادة؛

إن التجربة المغربية كما تعرفتم عليها تتميز بانطلاق مبكر لمسلسلها الديمقراطي في محيطها الجهوي، وهو ما فتح المجال لبناء نموذج دينامي مفتوح على التطور ومكن من توفير الأطر والآليات الدستورية والقانونية والمؤسسية لضمان المساواة لفائدة المرأة ومحاربة كافة أشكال التمييز، وإدماج مقاربة النوع الاجتماعي في السياسات العمومية.

ولا يخفى عليكم أن المكانة الخاصة التي يوليها الدستور الجديد لقضايا المرأة والمساواة والمناصفة، هي بمثابة تتويج لسيرورة متنامية من الإصلاحات والمكتسبات، خاصة فيما يتعلق بمدونة الأسرة وإطلاق صندوق التكافل العائلي وإصلاح قانون الجنسية ومدونة الشغل والمساواة بين الجنسين في الوظيفة العمومية واعتماد التمييز الإيجابي لصالح تمثيلية النساء في المؤسسات المنتخبة.

فقد نص الدستور الجديد بشكل لا لبس فيه على تمتيع المرأة، على قدم المساواة مع الرجل، بالحقوق والحريات ذات الطابع المدني والسياسي والاقتصادي والاجتماعي والبيئي في مجموعة من مقتضياته، وانسجاما مع التزامات بلادنا بالمعاهدات والمواثيق الدولية. كما تم بموجبه كذلك ترسيخ البعد المؤسسي للديمقراطية التشاركية، من خلال دسترة مجموعة من المؤسسات الجديدة كهيئة المناصفة ومكافحة جميع أشكال التمييز والمجلس

الوطني لحقوق الإنسان وغيرهما، وهي مؤسسات ستساهم بلا شك في إغناء السياسات العمومية التي تستهدف تشجيع المساواة بين النساء والرجال في مختلف المجالات، السياسية منها والاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وبالرغم من كل ذلك، فإن الأهداف المنشودة لتعزيز مبادئ المساواة والإنصاف لن تتحقق إن لم يتم تملك آليات تحليل السياسات العمومية عبر ميزانية النوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة؛

إن تجربة بلادنا خلال العشر سنوات الأخيرة في مجال ميزانية النوع الاجتماعي وإدراج مبادئ الإنصاف والمساواة على مستوى التخطيط والبرمجة الميزانية والسياسات العمومية، وذلك في إطار شراكة بين وزارة الاقتصاد والمالية وهيئة الأمم المتحدة للمرأة والقطاعات الوزارية والمجتمع المدني، قد بلغت مستوى من النضج يجعلنا نعي جيدا مواطن قوتها ومكامن التحديات التي تنتظرنا.

لقد راكمتنا عبر مختلف فصول هذه التجربة معارف وآليات جديدة، من خلال تنفيذ برنامج الميزانية المستجيبة للنوع الاجتماعي، ستشكل أداة فعالة للرفع من المسؤولية والمشاركة وإدماج النوع الاجتماعي في السياسات العمومية والحكامة الاقتصادية. وللإشارة، فإن إدماج مقاربة النوع الاجتماعي على مستوى مسلسل إعداد وتنفيذ الميزانية يندرج ضمن مجموعة من الإنجازات والإصلاحات التي عرفها المغرب خلال السنوات الأخيرة. وهي كلها إجراءات تهدف إلى إرساء وتقوية مبادئ المساواة والإنصاف، كما تم التأكيد

عليها من خلال مرتكزات الإصلاح المرتقب للقانون التنظيمي للمالية سعيا نحو ترجمة الالتزامات المتعلقة بحقوق المرأة على مستوى البرامج والتمويلات، وكذلك من خلال المبادرة الوطنية للتنمية البشرية التي تستهدف تهمين الرأسمال البشري باعتباره محورا استراتيجيا لتحقيق أهداف التنمية البشرية بالمغرب وضمان استفادة المواطنين و المواطنات من مختلف الحقوق الأساسية.

وتجدر الإشارة إلى أن التجربة المغربية في مجال ميزانية النوع الاجتماعي، أخذت في اعتبارها ضرورة تملك هذه المقاربة من مختلف الشركاء من برلمانيين ومجتمع مدني عبر توفير دلائل وتنظيم لقاءات تكوينية وتحسيسية سنعمل على تطويرها وتكثيفها.

وفي إطار تطوير المنهجية المتبعة لإعداد تقرير ميزانية النوع الاجتماعي المرفق لمشروع قانون المالية لسنة 2013 والمعروض الآن على البرلمان قصد المناقشة والمصادقة، تم تسجيل تطور نوعي لتقييم السياسات العمومية على أساس حقوق الإنسان، إذ تم التركيز على ثلاثة أجيال من الحقوق تهم الولوج المنصف إلى الحقوق المدنية والسياسية، وكذلك الولوج العادل إلى الحقوق الاجتماعية والاستفادة المتساوية من الحقوق الاقتصادية.

وتتسم هذه المنهجية بانسجامها مع مقتضيات المنظومة الحقوقية للدستور الجديد وما تطرحه من رهانات في بلورة وتنفيذ السياسات العمومية والحرص على ضمان عناصر الالتقائية بين مختلف الاستراتيجيات القطاعية سعيا نحو مزيد من التنسيق والنجاعة في تعزيز حقوق المرأة.

وتعزيزا لهذه المكتسبات وبعية تثمينها وتطويرها، سيتم إحداث مركز
للامتياز خاص بتعزيز القدرات والكفاءات في مجال الميزانية المستجيبة
لنوع الاجتماعي وتطوير البحث وبتوسيع هوامش التعاون وتبادل الخبرات
بين مختلف المهتمين سواء على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

حضرات السيدات والسادة؛

إذا كانت تجربة المغرب قد حققت مكاسب هامة في مجال الميزانية المستجيبة
لنوع الاجتماعي من منظور حقوق الإنسان، فإن حجم التحديات المطروحة
وطبيعة الإشكالات التي قد تحول دون الاستفادة المتساوية والكاملة من حقوق
الإنسان تطرح علينا المزيد من المسؤوليات للتفعيل الأمثل لهذه الحقوق
والعمل على مراعاتها بشكل كامل في جميع السياسات العمومية.

فرغم أهمية الإصلاحات والمكتسبات المطردة التي سجلتها بلادنا، يظل هدف
تحقيق المساواة والإنصاف والمناصفة حافزنا القوي لمضاعفة مزيد من
الجهود وتعبئة الإمكانيات الكفيلة بمواصلة التزامنا بتحسين أوضاع المرأة،
وضمن مشاركتها الكاملة في بناء مجتمع متوازن أساسه المساواة والكرامة
والتضامن.

إنني على يقين بأن مختلف المساهمات والآراء والمقترحات التي تم تقديمها
خلال هذا الملتقى المتميز تشكل أرضية صلبة ومنطلقا علميا وعمليا من أجل
تطوير الميزانية المستجيبة لنوع الاجتماعي، وبدون شك فقد انبثقت عن هذا
اللقاء حصيلة متميزة من الأفكار والرؤى حول طبيعة ونوعية المضمون
والآليات التي ينبغي تعزيزها على مسارات التنمية الاقتصادية والعلمية

والثقافية. لذلك فإننا مدعوون للعمل على استثمارها في خدمة قضايا التنمية والمساواة والمشاركة المواطنة للنساء والرجال لبناء غد أفضل، يراعي الحقوق الأساسية، ويفتح آفاقا جديدة تمكن من إرساء نماذج تنموية تضامنية فعالة ومنصفة وأكثر اعتبارا للكرامة الإنسانية، فشكرا لكم على المساهمة الوازنة في هذا المسار الإنساني النبيل.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.